

الشركة الشرقية القابضة - ش.م.ك. (مقفلة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

الشركة الشرفية القابضة - ش.م.ك. (مقفلة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
2	بيان المركز المالي المجمع
3	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
4	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
6	بيان التدفقات النقدية المجمع
25 – 7	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
الشركة الشرقية القابضة - ش.م.ك. (مقفلة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققت البيانات المالية المجمعة المرفقة للشركة الشرقية القابضة - ش.م.ك. (مقفلة) (الشركة الأم) وشركتها التابعة (المجموعة) والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من مسؤولية الإدارة. وتقوم الإدارة بتحديد نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضروريا لإعداد البيانات المالية المجمعة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة بناء على التدقيق الذي قمت به. لقد قمت بالتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. يتم اختيار الإجراءات إستنادا إلى تقدير مراقب الحسابات، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية المجمعة.

باعتقادي أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا يمكنني من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

برأيي، أن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - المركز المالي للشركة الشرقية القابضة - ش.م.ك. (مقفلة) (الشركة الأم) وشركتها التابعة (المجموعة) كما في 31 ديسمبر 2015 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية آنذاك وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأيي كذلك، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، واللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأنني قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي، وأن الشركة الأم تمسك بحسابات منتظمة، وأن الجرد أجرى وفقا للأصول المرعية، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، واللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها.

2014	2015	إيضاح	الموجودات
118,528	198,396		نقد لدى البنوك
12,908,131	14,380,465	3	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
278,746	48,147	4	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
21,638,512	22,778,782	5	موجودات مالية متاحة للبيع
4,650,793	5,692,519	6	استثمار في شركات زميلة
4,973,814	4,731,991	7	استثمار في شركات محاصة
17,754	-		استثمار في شركة تابعة غير مجمعة
8,692,500	17,191,500	8	عقارات استثمارية
6,272	2,792		ممتلكات ومعدات
53,285,050	65,024,592		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
1,743,116	422,049	9	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
10,838,472	19,925,904	10	تسهيلات إئتمانية
40,897	45,843		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
12,622,485	20,393,796		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية:			
24,167,462	24,167,462	11	رأس المال
70,500	70,500		علاوة الإصدار
2,722,076	2,949,488	12	إحتياطي إجباري
2,264,676	2,264,676	13	إحتياطي إختياري
9,199,181	10,956,704		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
2,316	2,316		أثر التغيرات في حقوق ملكية شركات زميلة
2,236,354	4,219,650		أرباح مرحلة
40,662,565	44,630,796		مجموع حقوق الملكية
53,285,050	65,024,592		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

خالد عبدالله دخيل الشايع
رئيس مجلس الإدارة

2014	2015	إيضاح	
			الإيرادات:
(547,316)	2,618,079	14	صافي أرباح (خسائر) الموجودات المالية
166,237	(170,774)	6	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
578,941	(95,516)	7	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات محاصة
-	(17,754)		خسائر الانخفاض في استثمار في شركة تابعة غير مجمعة
183,124	(17,000)	8	التغيرات في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
550,320	902,643		صافي إيرادات إيجارات من عقارات استثمارية
127,754	49,262		إيرادات أخرى
<u>1,059,060</u>	<u>3,268,940</u>		مجموع الإيرادات
			المصاريف والأعباء:
(441,153)	(320,443)	15	مصاريف عمومية وإدارية
(174,508)	(669,694)		مصاريف تمويلية
(5,386)	(4,686)		استهلاك
<u>(621,047)</u>	<u>(994,823)</u>		مجموع المصاريف والأعباء
			ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة
438,013	2,274,117		الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(2,733)	(19,369)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
-	(16,040)		حصة الزكاة
(28,000)	(28,000)	16	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
<u>407,280</u>	<u>2,210,708</u>		صافي ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

الشركة الشرقية القابضة - ش.م.ك. (مقفلة)
 وشركتها التابعة
 بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح	صافي ربح السنة
407,280	2,210,708		
			الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى):
			<u>بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر</u>
(2,281,598)	2,342,205	5	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع
(43,463)	(584,682)		العكس الناتج من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(2,325,061)	1,757,523		الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة
(1,917,781)	3,968,231		مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

الشركة الشرقية القابضة - ش.م.ك. (مقفلة)
 وشركتها التابعة
 بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	أرباح مرحلة	أثر التغيرات في حقوق ملكية شركات زميلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	إحتياطي إختياري	إحتياطي إجباري	علاوة الإصدار	رأس المال	
44,997,092 (2,416,746)	4,289,621 (2,416,746)	2,316 -	11,524,242 -	2,264,676 -	2,678,275 -	70,500 -	24,167,462 -	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013
								توزيعات أرباح (إيضاح 16)
								مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل
(1,917,781)	407,280	-	(2,325,061)	-	-	-	-	الشامل للسنة
-	(43,801)	-	-	-	43,801	-	-	المحول إلى الإحتياطي الإجباري
40,662,565	2,236,354	2,316	9,199,181	2,264,676	2,722,076	70,500	24,167,462	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
3,968,231	2,210,708	-	1,757,523	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(227,412)	-	-	-	227,412	-	-	المحول إلى الإحتياطي الإجباري
44,630,796	4,219,650	2,316	10,956,704	2,264,676	2,949,488	70,500	24,167,462	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

الشركة الشرقية القابضة - ش.م.ك. (مقفلة)

وشركاتها التابعة

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
438,013	2,274,117	ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
		تسويات:
547,316	(2,618,079)	صافي (أرباح) خسائر الموجودات المالية
(166,237)	170,774	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(578,941)	95,516	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات محاصة
-	17,754	خسائر الإنخفاض في استثمار في شركة تابعة غير مجمعة
(183,124)	17,000	التغيرات في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
-	(750)	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(294)	(120)	إيرادات عوائد
174,508	669,694	مصاريف تمويلية
5,386	4,686	استهلاك
11,816	8,469	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
248,443	639,061	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(673,569)	230,599	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
105,028	31,784	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(320,098)	901,444	النقد الناتج من (المستخدم في) العمليات
(15,127)	(3,523)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
-	(30,189)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المدفوعة
(24,202)	(25,244)	حصة الزكاة المدفوعة
(28,000)	(28,000)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(387,427)	814,488	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(388,514)	-	المدفوع لشراء موجودات مالية متاحة للبيع
82,598	1,197,727	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
-	(8,516,000)	المدفوع لشراء عقارات استثمارية
87,430	-	صافي الحركة على استثمار مشاركة
86,446	146,307	توزيعات نقدية مستلمة من شركات محاصة
(3,235,500)	(1,274,000)	المدفوع لشراء حصة إضافية في شركة زميلة
41,000	61,500	توزيعات نقدية مستلمة من شركة زميلة
(1,440)	(1,206)	المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات
(29)	750	المحصل من بيع ممتلكات ومعدات
848,720	565,271	توزيعات أرباح نقدية مستلمة
294	120	إيرادات عوائد مستلمة
(2,478,995)	(7,819,531)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
4,107,486	9,058,501	التغير في التسهيلات الائتمانية
(174,508)	(640,763)	مصاريف تمويلية مدفوعة
(1,035,781)	(1,332,827)	توزيعات أرباح مدفوعة
2,897,197	7,084,911	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
30,775	79,868	صافي الزيادة في النقد لدى البنوك
87,753	118,528	نقد لدى البنوك في بداية السنة
118,528	198,396	نقد لدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1 - التأسيس والنشاط

تأسست الشركة الشرقية القابضة - ش.م.ك. (مقفلة) والمعروفة سابقاً بإسم الشركة الشرقية للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) بموجب عقد تأسيس موثق لدى وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - في دولة الكويت تحت رقم 7931 جلد 1 بتاريخ 29 نوفمبر 2004.

بناء على قرار الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 10 مارس 2013 تم تعديل المادة رقم (2) من عقد التأسيس والمادة رقم (1) من النظام الأساسي للشركة لتغيير اسم الشركة التجاري من الشركة الشرقية للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) إلى الشركة الشرقية القابضة - ش.م.ك. (مقفلة)، وكذلك تحويل نشاط الشركة من شركة استثمار إلى شركة قابضة وتعديل أنشطة الشركة الأم كما يلي :

- إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها.
- استثمار أموالها في الاتجار بالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.
- تملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
- تمويل أو اقراض الشركات التي تملك فيها أسهماً أو حصصاً وكفالاتها لدى الغير، وفي هذه الحالة يتعين أن لا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.
- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع وعلامات تجارية والنماذج الصناعية أو رسوم صناعية وحقوق الامتياز أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لشركات أخرى سواء داخل دولة الكويت أو خارجها.
- إستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في دولة الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو أن تلحقها بها.

تم التأشير على ما سبق في السجل التجاري بتاريخ 7 إبريل 2013 تحت رقم 104289.

إن عنوان الشركة المسجل هو: ص.ب. 22866، الصفاة 13089، دولة الكويت.

بلغ عدد موظفي الشركة 11 موظف كما في 31 ديسمبر 2015 (31 ديسمبر 2014 - 12 موظف).

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، يعمل بالقانون الجديد اعتباراً من 26 نوفمبر 2012، وسوف يستمر العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012 إلى أن يتم إصدار لائحة تنفيذية جديدة. إن تطبيق قانون الشركات الجديد ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على المجموعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 30 مارس 2016. إن الجمعية العامة للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر و الموجودات المالية المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية والتي تدرج بقيمتها العادلة .

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقدير والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ر).

المعايير الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2015 المتعلقة بالمجموعة وبياناتها كالتالي:

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2010 - 2012:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والعقارات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) - الموجودات غير الملموسة

إن التعديلات على هذه المعايير والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح أن تحديد الاستهلاك أو الاطفاء المتراكم عند استخدام طريقة إعادة التقييم لا يعتمد على أساس التقييم المستخدم. توضح تلك التعديلات أيضا أن الاستهلاك أو الاطفاء المتراكم يمثلان الفارق بين مجمل تكلفة الأصل وقيمه الدفترية، وبالتالي، فإنه عندما يتم تعديل القيمة التخريدية أو الأعمار الانتاجية أو طرق الاستهلاك أو الاطفاء قبل إعادة التقييم، فإن تعديل أرصدة الاستهلاك أو الاطفاء المتراكم لا تكون بالتناسب مع التغير في مجمل تكلفة الأصل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (24) - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات صلة

إن التعديلات على هذه المعايير والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح أن المنشأة المديرة (وهي تلك التي تقدم خدمات الإدارة الرئيسية للمنشآت الأخرى) تعتبر طرف ذو صلة ومن ثم فإنها تخضع لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالأطراف ذات صلة. إضافة إلى ذلك، فإن المنشأة المستفيدة بخدمات الشركة المديرة مطالبة بالإفصاح عن المصاريف المتكبدة مقابل هذه الخدمات الإدارية.

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2011 - 2013:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) - قياس القيمة العادلة

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح أن الاستثناء المتعلق بالمحافظ الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 ينطبق على جميع أنواع العقود التي تخضع لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39، بغض النظر عن كونها تتماشى مع تعريف الموجودات أو المطلوبات المالية من عدمه.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (40) - العقارات الاستثمارية

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح وجوب إتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 في تحديد ما إذا كان يجب تصنيف عملية الاقتناء كشراء أصل أم كدمج أعمال (وليس بالاستناد إلى توصيف الخدمات المساندة الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 40 والذي يفرق بين العقار الاستثماري والعقار ذو الاستخدام الخاص الذي يتم إدراجه ضمن الممتلكات والعقارات والمعدات)

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل المجموعة :

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية أن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في الاعتراف والإلغاء للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) - الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) - عقود الأنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) - برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) - إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) - الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) - المحاسبة عن اقتناء حصص في عمليات مشتركة

توضح تلك التعديلات كيفية المحاسبة عن اقتناء حصص في عمليات مشتركة من قبل المشتري عندما تأخذ تلك العمليات المشتركة شكل أعمال تخضع لمتطلبات دمج الأعمال طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) ومعايير التقارير المالية الأخرى. تسري تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) – توضيح الطرق المقبولة للاهلاك والإطفاء
إن تلك التعديلات الجارية للتأثير للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح الأساس الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38)، والذي يبين أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية الناتجة من الأعمال التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الاقتصادية الناتجة عن استخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فإن الطرق المستندة إلى نمط الإيرادات لا يمكن استخدامها لهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات، ولكن يمكن استخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) – طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة
إن تلك التعديلات الجارية للتأثير للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 تسمح للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن استثماراتها في الشركات التابعة وشركات المحاصة والشركات الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي على المنشآت التي تقوم أساساً بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وقامت بالتغيير إلى طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) – معاملات بيع موجودات أو المساهمة بموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو المحاصة
تناولت تلك التعديلات الاختلافات بين متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (28) – "الاستثمار في شركات زميلة وشركات محاصة" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) – "البيانات المالية المجمعة"، حيث وضحت أن الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجين عن معاملات بيع موجودات أو المساهمة بموجودات مع شركة زميلة أو شركة محاصة يعتمد على ما إذا كانت تلك الموجودات تمثل أعمالاً تجارية من عدمه. تسري تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – مبادرة الإفصاحات
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح بعض الآراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية. تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمور التالية:

- المادية: حيث يجب ألا تكون المعلومات مبهمة عن طريق تجميع أو عرض معلومات غير مادية، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بنود البيانات المالية وكذلك على أي إفصاح محدد قد يتطلب أي معيار إرجاعه بالبيانات المالية.
- بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر: حيث يمكن دمج وتفصيل البنود المعروضة بهما إذا تطلب الأمر، كما توجد إرشادات إضافية حول الإجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية، إضافة إلى أن الحصة من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية يجب جمعها وعرضها بالمجمل كبنود منفصلة بناء على إمكانية إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر.
- الإيضاحات: حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الإيضاحات وذلك للتأكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الإيضاحات.

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 – 2014:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية – الإفصاحات
تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، حيث تتضمن تلك التعديلات توضيحاً على أنه بالنسبة للموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى إستناداً إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسمح للطرف المحول بالغاء الاعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 يتطلب الإفصاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال متاحة لهذا الطرف في الموجودات المحولة. يوضح هذا المعيار إرشادات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالإضافة إلى إرشادات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت اتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخلاً مستمراً أم لا. وقد استنتج هذه التعديلات تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 لمنح نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى. كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلاً آخر يوضح أن الإفصاحات الإضافية التي تتطلبها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 غير مطلوبة تحديداً لجميع الفترات المالية المرحلية، إلا إذا تطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34.

إن تلك التعديلات و المعايير لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب - أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وشركتها التابعة (المجموعة) التالية:

نسبة الملكية (%)	2015	2014	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	إسم الشركة التابعة
99.96	99.96	99.96	العقارات	دولة الكويت	شركة بوابة الفيحاء العقارية - ذ.م.م.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم :

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فانه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية الشركة. إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حده.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة بطريقة حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالاتي:

- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقا لما يلزم لهذه البنود.

ج - الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كمطلوبات ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في أن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجموع نقد لدى البنوك والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدينين والموجودات المالية المتاحة للبيع والدائنين والتسهيلات الإئتمانية.

• الموجودات المالية

1. المدينون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي، ويتم الاعتراف بمدينين بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الانخفاض في القيمة. يتم احتساب مخصص الانخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد انخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

2. الاستثمارات المالية

التحقق المبني والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها المالية التي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر و موجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبني لها.

1. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول و موجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساسا لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مالية مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها.

يتم تبويب الأصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبني إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائه وإعداد تقارير داخلية عنه على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

2. الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى يتم تصنيف هذه الموجودات المالية كموجودات غير متداولة ما لم يكن لدى الإدارة نية إستبعاد الاستثمار خلال 12 شهراً من نهاية الفترة المالية.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ التسوية - وهو التاريخ الذي تم فيه تسليم الموجودات إلى أو بواسطة المجموعة. يتم قيد الموجودات المالية بمدينين بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

بعد التحقق المبني، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر المجموع.

في حالة عدم توافر طريقة موثوق بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (كلية أو جزئية) في إحدى هاتين الحالتين:

- أ. عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو،
- ب. عندما تحول المجموعة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، وذلك في الحالات التالية :

1. إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة.
2. عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الإنخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي، ويتم تحديد الإنخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقضاء والقيمة العادلة الحالية مخصصا منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

• المطلوبات المالية

1. الدائنون

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات يتم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

2. الإيجار التمويلي

يتم إدراج الإيجار التمويلي مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج الإيجار التمويلي بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة التمويل بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح الإيجار التمويلي ضمن تكاليف عمليات التمويل إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب الإيجار التمويلي. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل الإيجار التمويلي سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة الإيجار التمويلي المتعلقة بها.

3. دائنو مرابحة / دائنو إيجار تمويلي

يتمثل دائنو المرابحة ودائنو الإيجار التمويلي في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبند تم شراؤها للغير وفقاً لاتفاقيات عقود المرابحات وعقود الإيجار التمويلي. يدرج رصيد دائنو المرابحة ورصيد دائنو الإيجار التمويلي بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم المصاريف التمويلية المتعلقة بالفترة المستقبلية. يتم إطفاء المصاريف التمويلية المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

د -

الشركات الزميلة:

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. وفقا لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر إنخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة. تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته. فإذا ما وجد ذلك الدليل، تقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

الترتيبات المشتركة

هـ -

تقوم المجموعة بتصنيف حصصها في الترتيبات المشتركة إما كعمليات مشتركة أو كمشاريع مشتركة اعتماداً على حق المجموعة في الموجودات والإلتزامات تجاه المطلوبات المتعلقة بهذه الترتيبات المشتركة.

أ. المشاريع المشتركة

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك، حيث يكون للأطراف التي لها سيطرة مشتركة حقوق في صافي موجودات هذا الترتيب. السيطرة المشتركة تعني مشاركة السيطرة على هذا الترتيب كما هو متفق عليه تعاقدياً، والذي يوجد فقط عندما تكون القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة تتطلب موافقة إجماعية من أطراف السيطرة المشتركة. يتم المحاسبة عن الاستثمار في مشاريع مشتركة بناءً على طريقة حقوق الملكية مثل الشركات الزميلة.

ب. العمليات المشتركة

العملية المشتركة هي ترتيب مشترك، حيث يكون للأطراف التي لها سيطرة مشتركة حقوق في الموجودات والإلتزامات تجاه المطلوبات المتعلقة بهذا الترتيب. إن السيطرة المشتركة تعني مشاركة السيطرة على هذا الترتيب كما هو متفق عليه تعاقدياً، والذي يوجد فقط عندما تكون القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة تتطلب موافقة إجماعية من أطراف السيطرة المشتركة.

عندما تكون أنشطة المجموعة في إطار العمليات المشتركة، تقوم المجموعة بإعتبارها أحد أطراف العملية المشتركة بالإعتراف بحصصها المتعلقة بتلك العملية فيما يخص الآتي:

- الموجودات، بما في ذلك حصتها من أي موجودات محتفظ بها بشكل مشترك.
- المطلوبات، بما في ذلك حصتها من أي مطلوبات تم تحملها بشكل مشترك.
- الإيرادات من بيع حصتها من إنتاجية العملية المشتركة.
- الحصة من إيرادات بيع إنتاجية العملية المشتركة.
- المصروفات، بما في ذلك حصتها من أي مصروفات متكبدة بشكل مشترك.

تقوم المجموعة بالمحاسبة عن الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بحصتها في العملية المشتركة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة على تلك الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات.

عندما تتعامل المجموعة مع عملية مشتركة وتكون هي أحد أطرافها (مثل بيع أو منح موجودات)، تعتبر المجموعة هذه المعاملة كتعامل مع الأطراف الأخرى في العملية المشتركة، ويتم الإعراف بالأرباح والخسائر الناتجة من هذه المعاملات في البيانات المالية المجمعة للمجموعة فقط بما يساوي حصص الأطراف الأخرى في العملية المشتركة.

عندما تتعامل المجموعة مع عملية مشتركة تكون هي أحد أطرافها (مثل شراء موجودات)، فإن المجموعة لا تعترف بحصتها من الأرباح والخسائر إلى أن تتم إعادة بيع تلك الموجودات إلى طرف ثالث.

و - العقارات الاستثمارية:

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئيا بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقا للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم إلغاء الإعراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها أو سحبها نهائيا من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيليا لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقا للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول و تغيير الاستخدام.

ز - ممتلكات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى بنود الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

سنوات	أثاث وتركيبات
5	ديكورات
5	أجهزة ومعدات
3	

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك متفقين مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ح - إنخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ط - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الخاص وعقود الموظفين. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ي - رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ك - علاوة الاصدار

تمثل علاوة الاصدار في زيادة قيمة النقد المحصل عند اصدار الأسهم عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة. إن علاوة الاصدار غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون.

ل - توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائيا، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعا لارادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجموع.

م - تحقق الإيراد:

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات، والخصومات والتتزيلات وكذلك بعد إستبعاد المبيعات المتبادلة بين شركات المجموعة.

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الإقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند المجموعة في التقديرات على النتائج التاريخية، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

1 - أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع

2 - توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في إستلام تلك الدفعات.

3 - الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

4 - الإيجارات

يتم تحقق إيرادات الإيجارات عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.

ن - المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة إلزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقا صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

س - مصاريف تمويلية:

إن المصاريف التمويلية المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة المصاريف التمويلية، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصرف يتم خصمها من المصاريف التمويلية القابلة للإسترداد. يتم إدراج كافة المصاريف التمويلية الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن المصاريف التمويلية تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من المجموعة فيما يتعلق بإقتراض الأموال.

ع - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي و حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصتها من أرباح الشركات الزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري.

ف - حصة الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و بعد إستبعاد توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له .

ص - العملات الأجنبية:

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فتدرج ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" ضمن بيان الدخل الشامل الآخر.

ق - الاحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة الا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداًه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ر - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح (2) قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1 - تحقق الإيرادات:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد خصائص تحقيق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء، والعوامل المحددة لإحتساب الانخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

3- تصنيف الموجودات المالية

عند إقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كاستثمارات "متاحة للبيع".

4- إنخفاض قيمة الموجودات المالية

تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع، والذي يتطلب آراء هامة. ولاتخاذ هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أم مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

ب - التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1 - القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

3 - تقييم العقارات الاستثمارية

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، حيث يتم استخدام ثلاثة طرق أساسية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

أ - طريقة التدفقات النقدية المخصومة، والتي يتم فيها استخدام المبالغ المتوالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل إستناداً إلى العقود والشروط الإيجارية القائمة وخصمها للقيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس المخاطر المتعلقة بهذا الأصل.

ب - رسملة الدخل: والتي يتم بها تقدير قيمة العقار إستناداً إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم إحتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقاً لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.

ج - تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

4 - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد، والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

3 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2014	2015	أوراق مالية مسعرة - محلية
12,908,131	14,380,465	
12,908,131	14,380,465	

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي :

2014	2015	الرصيد في بداية السنة
14,342,368	12,908,131	أرباح (خسائر) غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية
(1,434,237)	1,472,334	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 14)
12,908,131	14,380,465	الرصيد في نهاية السنة

تم تصنيف هذه الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة.

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر استثمارات في أوراق مالية مسعرة بعدد 6,000,000 سهم بإجمالي قيمة 5,580,000 دينار كويتي مرهونة لصالح بنك محلي.

4 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2014	2015	مستحق من استثمار في شركات محاصة
17,961	16,685	مصاريق مدفوعة مقدما
4,997	9,884	إيجارات مستحقة
255,788	21,252	أخرى
-	326	
278,746	48,147	

5 - موجودات مالية متاحة للبيع

2014	2015	أوراق مالية محلية مسعرة
20,534,400	21,717,686	أوراق مالية محلية غير مسعرة
1,104,112	1,061,096	
21,638,512	22,778,782	

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي :

2014	2015	الرصيد في بداية السنة
23,619,456	21,638,512	الإضافات
388,514	-	الإستبعادات
(86,377)	(1,158,919)	التغيرات في القيمة العادلة
(2,281,598)	2,342,205	خسائر الانخفاض في القيمة (إيضاح 14)
(1,483)	(43,016)	الرصيد في نهاية السنة
21,638,512	22,778,782	

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية محلية غير مسعرة بمبلغ 1,061,096 دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 - 1,104,112 دينار كويتي)، نظرا لعدم توافر طريقة موثوق بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة.

تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع استثمارات في أوراق مالية مسعرة بعدد 19,350,000 سهم بإجمالي مبلغ 17,995,500 دينار كويتي (2014 - 13,000,000 سهم بمبلغ 12,480,000 دينار كويتي) مرهونة لصالح بنك محلي مقابل تسهيلات ائتمانية (إيضاح 10). إن جميع الاستثمارات مقومة بالدينار الكويتي.

6 - استثمار في شركات زميلة

يتمثل الاستثمار في شركات زميلة فيما يلي :

المبلغ	نسبة الملكية %	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة الزميلة
2014	2015	2014	2015	
3,644,540	4,543,676	49	49	الشركة الشرقية للخدمات التعليمية - ش.م.ك. (مقفلة)
621,141	669,397	41	41	الشركة الشرقية العالمية للخدمات الطبية - ش.م.ك. (مقفلة)
348,361	419,933	20	20	شركة سنن الكويت العقارية - ذ.م.م.
36,751	59,513	30	30	شركة النما العقارية - ش.م.ع. (مقفلة)
4,650,793	5,692,519			سلطنة عمان

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي :

2014	2015	الرصيد في بداية السنة
1,290,056	4,650,793	إضافات (أ)
3,235,500	1,274,000	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
166,237	(170,774)	توزيعات أرباح نقدية مستلمة من شركة زميلة
(41,000)	(61,500)	الرصيد في نهاية السنة
4,650,793	5,692,519	

(أ) تتمثل الإضافات خلال السنة في حصة الشركة الأم من زيادة رأس مال الشركة الزميلة - الشركة الشرقية للخدمات التعليمية - ش.م.ك. (مقفلة).

إن ملخص البيانات المالية للمادية للشركات الزميلة هي كما يلي :

ملخص بيان المركز المالي :

المجموع		إجمالي الشركات الزميلة غير المادية		الشركة الشرقية للخدمات التعليمية ش.م.ك. (مقفلة)		
2014	2015	2014	2015	2014	2015	
3,156,406	2,697,189	1,786,481	1,813,533	1,369,925	883,656	الموجودات:
146,039	306,149	131,817	239,256	14,222	66,893	نقد في الصندوق ولدى البنوك
3,302,445	3,003,338	1,918,298	2,052,789	1,384,147	950,549	موجودات متداولة أخرى
9,562,352	11,359,336	2,018,754	2,113,845	7,543,598	9,245,491	إجمالي الموجودات المتداولة
12,864,797	14,362,674	3,937,052	4,166,634	8,927,745	10,196,040	الموجودات غير المتداولة
						إجمالي الموجودات
1,804,629	1,089,510	322,252	192,268	1,482,377	897,242	المطلوبات:
39,858	31,023	39,858	31,023	-	-	المطلوبات المالية
1,844,487	1,120,533	362,110	223,291	1,482,377	897,242	مطلوبات متداولة أخرى
60,140	91,123	52,609	65,134	7,531	25,989	إجمالي المطلوبات المتداولة
1,904,627	1,211,656	414,719	288,425	1,489,908	923,231	المطلوبات غير المتداولة
10,960,170	13,151,018	3,522,333	3,878,209	7,437,837	9,272,809	إجمالي المطلوبات
						صافي الموجودات
4,726,923	5,768,649	1,082,383	1,224,973	3,644,540	4,543,676	الحصة في صافي موجودات الشركات الزميلة بعد استبعاد العمليات المتبادلة
(76,130)	(76,130)	(76,130)	(76,130)	-	-	مخصص خسائر إنخفاض في القيمة
4,650,793	5,692,519	1,006,253	1,148,843	3,644,540	4,543,676	القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:

المجموع		إجمالي الشركات الزميلة غير المادية		الشركة الشرقية للخدمات التعليمية ش.م.ك. (مقفلة)		
2014	2015	2014	2015	2014	2015	
3,164,706	3,121,843	3,164,706	3,021,748	-	100,095	الإيرادات
(2,217,071)	(2,405,652)	(2,217,071)	(2,057,794)	-	(347,858)	مصاريف التشغيل
(4,247)	(153,841)	(3,752)	(3,330)	(495)	(150,511)	إستهلاكات وإطفاءات
15,737	10,676	15,410	10,658	327	18	إيرادات فوائد
359,161	102,212	6,364	92,807	352,797	9,405	إيرادات أخرى
(822,925)	(950,655)	(480,729)	(574,478)	(342,196)	(376,177)	مصاريف أخرى
495,361	(275,417)	484,928	489,611	10,433	(765,028)	صافي (الخسارة) الربح
495,361	(275,417)	484,928	489,611	10,433	(765,028)	إجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل
166,237	(233,567)	161,125	141,297	5,112	(374,864)	الحصة في نتائج أعمال الشركات الزميلة
-	62,793	-	62,793	-	-	تسويات أخرى
166,237	(170,774)	161,125	204,090	5,112	(374,864)	إجمالي الحصة في نتائج أعمال الشركات الزميلة

7 - استثمار في شركات محاصة
إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

2015	2015	
7,281,319	4,973,814	الرصيد في بداية السنة
(2,800,000)	-	محول إلى عقارات استثمارية
578,941	(95,516)	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات محاصة
(86,446)	(146,307)	توزيعات نقدية مستلمة من شركات محاصة
4,973,814	4,731,991	الرصيد في نهاية السنة

8 - عقارات استثمارية

2014	2015	
-	8,692,500	الرصيد في بداية السنة
5,709,376	8,516,000	إضافات
2,800,000	-	محول من شركات محاصة
183,124	(17,000)	التغيرات في القيمة العادلة
8,692,500	17,191,500	الرصيد في نهاية السنة

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 بناء على تقييم من قبل مقيمين مستقلين معتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

تم تأجير بعض العقارات الاستثمارية من قبل الشركة التابعة بموجب اتفاقيات تأجير تمويلي مع الوعد بالتملك من بنك محلي ، وهي مضمونة برهن حيازي لأوراق مالية متاحة للبيع مسعرة مملوكة للشركة الأم وكفالة تضامنية صادرة من الشركة الأم (إيضاح 10) . إن بعض العقارات الاستثمارية مسجلة باسم البنك المحلي لحين استكمال مدة اتفاقيات التأجير التمويلي وسداد كامل الدفعات النقدية للقيمة الاجبارية وبناء عليه سيتم تحويل الملكية لصالح الشركة التابعة.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ، قامت المجموعة باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي ، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية :

فئة العقار	أساس التقييم	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
الاستثماري	رسملة الدخل	-	-	14,450,323	14,450,323
مجموعات تجارية	مبيعات السوق المقارنة	-	2,741,177	-	2,741,177
مبانى	-	-	2,741,177	-	2,741,177
الاجمالي	-	-	2,741,177	14,450,323	17,191,500

لا توجد أي تحويلات بين تلك المستويات خلال السنة .

9 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2014	2015	
4,500	53,297	تأمينات للمستأجرين
132,500	132,793	مصاريف مستحقة
14,840	20,679	إجازات موظفين مستحقة
-	28,931	فوائد مستحقة
1,401,107	68,280	دائنو توزيعات
-	2,994	إيرادات مقبوضة مقدماً
30,189	19,369	المستحق إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
25,780	16,040	المستحق عن الزكاة
28,000	28,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة
106,200	51,666	دائنون آخرون
1,743,116	422,049	

10 - تسهيلات إئتمانية

يمثل بند التسهيلات الإئتمانية دائنو الإيجار التمويلي ودائنو المراجعة كالتالي:

2014	2015	
11,292,377	20,370,220	إجمالي دائنو الإيجار التمويلي / دائنو المراجعة
(453,905)	(444,316)	يطرح : مصاريف تمويلية مستقبلية غير مطفاة
10,838,472	19,925,904	القيمة الحالية لدائنو الإيجار التمويلي ودائنو المراجعة

والتي تتمثل في :

2014	2015	
7,183,639	15,699,639	الجزء المتداول
3,654,833	4,226,265	الجزء غير المتداول
10,838,472	19,925,904	

قامت الشركة التابعة بالدخول في اتفاقيات تأجير تمويلي مع بنك محلي لتمويل شراء واقتناء مباني مقابل دفعات إيجارية مع وعد بالتملك عند سداد كامل الدفعات النقدية (إيضاح 8) ويتم السداد كالتالي :

1. شريحة أولى للقيمة الإيجارية بواقع مبلغ 8,516,000 دينار كويتي ومبلغ 5,709,375 دينار كويتي تسدد دفعة واحدة بتاريخ 30 نوفمبر 2015 و 2 يناير 2016 على التوالي .
2. شريحة ثانية للقيمة الإيجارية بواقع مبلغ يعادل 2% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي ويحتسب بمعدل سنوي على القيمة الفعلية من الشريحة الأولى ويتم سدادها كل ربع سنة.

قامت الشركة التابعة خلال السنة بتجديد اتفاقية التأجير التمويلي المنتهية بتاريخ 30 نوفمبر 2015 لغاية 28 يناير 2016 ولاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة تم تجديد الاتفاقيتين المذكورتين أعلاه لغاية تاريخ 28 إبريل 2016.

إن رصيد دائنو الإيجار التمويلي مضمون بالتالي :

1. رهن قانوني مباشر على عدد 7,850,000 سهم من أسهم موجودات مالية متاحة للبيع مسعرة.
2. كفالة تضامنية ممنوحة من الشركة الأم.

يتمثل رصيد دائنو المراجعة في عقود مبرمة مع بنك محلي وتحمل مصاريف تمويلية سنوية بمعدل 4.25% (2014 : 4.25%) مضمونة مقابل عدد 11,500,000 سهم من أسهم موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 5) ، وتستحق على دفعات في موعد أقصاه 30 يونيو 2019.

11 - رأس المال

يتكون رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 241,674,615 سهم (31 ديسمبر 2014 - 241,674,615 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس كويتي للسهم الواحد وجميع الأسهم نقدية.

12 - إحتياطي إيجاري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإيجاري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الإحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم.

13 - احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة. وافقت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 19 مايو 2015 على إيقاف التحويل إلى الاحتياطي الاختياري.

14 - صافي أرباح (خسائر) الموجودات المالية

2014	2015	
39,684	623,490	أرباح محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(1,434,237)	1,472,334	أرباح (خسائر) غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية
848,720	565,271	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 3)
(1,483)	(43,016)	إيرادات توزيعات أرباح
(547,316)	2,618,079	خسائر انخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 5)

15 - مصاريف عمومية وإدارية

2014	2015	
154,317	148,846	تكاليف موظفين
62,340	62,340	مصاريف إيجار
224,496	109,257	أخرى
441,153	320,443	

16 - توزيعات الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع 7 فلس للسهم، كذلك أقرح توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 28,000 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وذلك خاضع لموافقة الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 19 مايو 2015 على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية، كما وافقت على توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 28,000 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وافقت الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم المنعقدة في 15 يونيو 2014 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 10 فلس للسهم وأسهم منحة بواقع 5 أسهم لكل 100 سهم، كما وافقت على توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 28,000 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

17 - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كالمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع الأطراف ذات الصلة هي كما يلي:

2014	2015	
-	4,616	الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع
		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
2014	2015	مزايا الإدارة العليا
52,062	54,923	مزايا قصيرة الأجل
6,735	4,615	مزايا طويلة الأجل

18 - الإلتزامات المحتملة

يوجد على الشركة كما في 31 ديسمبر إلتزامات محتملة هي كما يلي :

2014	2015	
1,493,000	1,493,000	خطابات ضمان

تتضمن خطابات الضمان مبلغ 550,000 دينار كويتي، والذي يمثل كفالة بنكية مقدمة من الشركة الأم نيابة عن شركة زميلة.

19 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد لدى البنوك والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدينين والموجودات المالية المتاحة للبيع والدائنين والتسهيلات الائتمانية ونتيجة لذلك فإن المجموعة تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

(أ) مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والمدينين. إن النقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة، ويتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك والمدينين.

(ب) مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الاستثمارات القابلة للتسديد السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ بإحتياطيات نقدية مناسبة.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية :

2015				
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	
422,049	-	304,912	117,137	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
19,925,904	4,226,265	15,699,639	-	تسهيلات إئتمانية
20,347,953	4,226,265	16,004,551	117,137	المجموع
2014				
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	
1,743,116	-	1,743,116	-	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
10,838,472	3,654,833	7,183,639	-	تسهيلات إئتمانية
12,581,588	3,654,833	8,926,755	-	المجموع

(ج) مخاطر المصاريف التمويلية

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في المصاريف التمويلية. إن أسعار المصاريف التمويلية الفعلية والفرات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها. لا تتعرض المجموعة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر حيث أن التسهيلات الائتمانية للمجموعة تحمل مصاريف تمويلية ثابتة.

(د) مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن المجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا تتعرض المجموعة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

(هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية :

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظة الإستثمارية.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

2015			مؤشرات السوق سوق الكويت للأوراق المالية
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع (دينار كويتي)	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجموع	
719,023 ±	5% ±	1,085,884 ±	
2014			مؤشرات السوق سوق الكويت للأوراق المالية
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع (دينار كويتي)	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجموع	
645,407 ±	5% ±	1,026,720 ±	

20 - قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات الغير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2015		
المجموع	المستوى الأول	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
14,380,465	14,380,465	موجودات مالية متاحة للبيع
21,717,686	21,717,686	
2014		
المجموع	المستوى الأول	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
12,908,131	12,908,131	موجودات مالية متاحة للبيع
20,534,400	20,534,400	

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية، بإستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمسجلة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح رقم (5). لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة لأدواتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

إن مستويات القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية قد تم إدراجها في إيضاح رقم (8).

21 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد الإلتزامات التمويلية أو الحصول على تمويل جديد.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناء على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة باحتساب صافي الديون مقسوما على الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي التمويل ناقصا النقد لدى البنوك. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافا إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي:

2014	2015	
10,838,472	19,925,904	تسهيلات إئتمانية
10,838,472	19,925,904	إجمالي التمويل
(118,528)	(198,396)	يخصم: نقد لدى البنوك
10,719,944	19,727,508	صافي الديون
40,662,565	44,630,796	حقوق الملكية
51,382,509	64,358,304	إجمالي الموارد المالية
%20.86	%30.65	نسبة الدين إلى الموارد المالية

22 - مطالبات قضائية

يوجد قضايا مرفوعة من الشركة الأم ضد الغير ومن الغير ضد الشركة الأم، ولم يبت فيها حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وطبقاً للمعلومات المتوفرة حالياً فإنه ليس بالإمكان تقدير القيمة التي سوف تترتب على هذه القضايا إلى أن يبت فيها من قبل القضاء.

23 - رأس المال العامل

كما في 31 ديسمبر 2015، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 1,494,680 دينار كويتي. تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والذي يفترض قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكد من استمرارية المجموعة.

إن إستمرارية المجموعة تعتمد على قدرتها على تعزيز أرباحها وتدفقاتها النقدية في المستقبل وإعادة هيكلة وتجديد تسهيلات الائتمانية، إضافة إلى الدعم والتمويل من قبل المساهمين الرئيسيين.

قامت المجموعة بالتفاوض مع البنك المحلي لإعادة هيكلة وتجديد تسهيلات الائتمانية، حيث وافق البنك على إعادة هيكلة مبلغ التسهيلات الائتمانية للمجموعة نظراً لجودة موجوداتها.